



استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي: تنظيم وتمكين وحماية

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان
الدكتورة لاما ضاهر - مصرف لبنان
وليد بركات - مصرف لبنان

اليوم العربي للشمول المالي
École Supérieure des Affaires- ESA
٢٧ نيسان ٢٠١٧ | بيروت - لبنان

قائمة المحتويات

- ٢.....مقدمة
- ٢..... مفهوم الشمول المالي وأهميته
- ٤..... استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي: الإطار، والركائز، والنتائج المتوخاة
- ٥..... السياسات والآليات المطلوبة
- ٦..... الخلاصة

إن استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي هي تتويج لتوجهات شكلت ترجمةً لرؤية تجمع ما بين آفاق الاقتصاد وحاجات المجتمع. فمن منطلق إصدار الأنظمة، كان مصرف لبنان دوماً، ولا يزال، منكباً على إطلاق المبادرات على مدى العقود الماضية، في مجالات تحفيز المصارف لتسليف القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز القدرات المالية ونشر الثقافة المالية، وحماية المستهلك المالي، وإطلاق اقتصاد المعرفة، وتعميم وتطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة والكفاءة العلمية لدى الموارد البشرية المصرفية، ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب الأموال والتهرب الضريبي، ووضع الضوابط على التسليف، وتنظيم العمليات المالية الإلكترونية، ودعم الكفالات المصرفية، وتعزيز الوصول للخدمات المالية لذوي الحاجات الخاصة. أما من منطلق تأمين البنية التحتية المالية، فقد شملت سياسات المصرف تطوير أنظمة الدفع، مروراً بتوفير نظام إعداد التقارير الائتمانية، وصولاً إلى تشجيع المصارف على الانتشار.

في عرضٍ سريعٍ للبنيتين التنظيمية والتهئية المالية في المنطقة العربية، يمكننا أن نلحظ النمو المطرد الذي حققه القطاع المصرفي في المنطقة العربية إبان الأزمة المالية، في حين شهد هذا القطاع تراجعاً على الساحة العالمية، بحسب مؤشر الأداء الربحي للمصارف^١ في المقلب الآخر، لا يغيب عنا تدني معدل الشمول المالي في المنطقة العربية، والذي يبلغ حوالي ١٤ بالمئة^٢، وهو الأدنى عالمياً إن دلّ هذا على شيء، فهو أنه لدينا الكثير من الطاقات والموارد الكامنة والجهود التي تنتظر منا البذل والعطاء.

أما على الصعيد اللبناني، فقد بلغ معدّل الشمول المالي حوالي ٤٧ بالمئة^٣، وهو جيد بالنسبة للمحيط العربي. إنما لا يزال أماننا الكثير لننجزه كي تُترجم تطوّر وسيولة القطاع المصرفي نمواً في الاقتصاد الحقيقي وتنميةً للموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية والأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية. في الواقع، يعود الفضل في تأمين نمو واستقرار القطاعين المصرفي والمالي في لبنان وفي تعزيز الشمول المالي إلى الأساس التنظيمي والبنية التحتية الذين أنشأهما المصرف المركزي، ويواظب على تطويرهما و تحسينهما، بالإضافة إلى متانة المؤسسات المصرفية والمالية اللبنانية ومهنيّتها العالية.

ا. مفهوم الشمول المالي وأهميته

إن نقطة البداية في صياغة استراتيجية الشمول المالي انطلقت من تقديم مفهومٍ علميٍّ وعصريٍّ وشاملٍ للشمول المالي من قبل مصرف لبنان. يقوم هذا المفهوم على أولوية تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والمالية للمواطن وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وذلك من خلال عملية تيسير الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بكلفة مناسبة، إضافة إلى توسيع نطاق استخدامها بشكل مسؤول من قبل جميع فئات المجتمع عن طريق وضع المقاربات المصممة خصيصاً، أو تلك المبتكرة، حيز التنفيذ، بما فيها التنظيم المالي والتثقيف المالي وحماية المستهلك المالي.

في الواقع، يركز هذا المفهوم على العناصر التي تشكل أهمية الشمول المالي، وتوزع هذه العناصر على محاور أربعة: الإدارة الرشيدة والمسؤولية، والتنمية المستدامة، والقدرات المالية، والرأس المال الاجتماعي.

١- في محور الإدارة الرشيدة والمسؤولية، تكمن أهمية الشمول المالي في جوانب عديدة، نذكر منها:

- أ) تحفيز الطلب المسؤول عن منتجات وخدمات مالية واستخدامها الفعال من قبل الأفراد والمؤسسات؛
- ب) تعزيز الحوكمة والشفافية في النظام الاقتصادي والمالي؛
- ج) نشر الممارسات الفضلى والثقة بإجراءات حماية المستهلك المالي؛
- د) الحد من مصارف الظل.

٢- وفي محور التنمية المستدامة، يساهم الشمول المالي في عدة نواحٍ، أهمها:

- أ) زيادة مستوى اللامركزية؛
- ب) تخفيف البطالة ودعم أنشطة الأعمال؛
- ج) تحسين الإنتاجية الزراعية والصناعية والتكنولوجية؛
- د) دعم عملية توليد وتوزيع الدخل بشكلٍ عادل بين الأفراد والقطاعات والمناطق؛
- هـ) تحسين ميزان المدفوعات وتخفيض عجز الموازنة العامة؛
- و) الحد من هجرة الأدمغة.

٣- وفي إطار محور تطوير القدرات المالية، يساهم الشمول المالي في بناء جيل من المواطنين المثقفين والمقتدرين اقتصادياً ومالياً، وذلك عن طريق:

- أ) الحث على إعداد موازنات شخصية وخطط إنفاق وعلى حسن إدارة النقد؛
- ب) زيادة ادخارات الأسر؛
- ج) الحماية من الإفراط في المديونية وتشجيع الاقتراض المسؤول؛
- د) مساعدة الناس على إدارة المخاطر واستيعاب الصدمات المالية؛
- هـ) التوجيه لإعداد خطط التقاعد وأهمية التأمين؛
- و) تعزيز فهم المواطنين للآليات الضريبية ولأهمية المالية العامة السليمة.

٤- أما على صعيد الرأس المال الاجتماعي، يعزز الشمول المالي المواطنة الاقتصادية والثقة بالنظام الاقتصادي-المالي الوطني، خاصةً من خلال:

- أ) دعم ريادة الأعمال الاجتماعية^١ (social entrepreneurship)؛

^١ ريادة الأعمال الاجتماعية تشمل عملية اكتشاف وتعريف واستثمار الفرص المؤدية الى تحسين الثروة الاجتماعية من خلال انشاء مشاريع تجارية جديدة تخلق قيمة اجتماعية، أو ادارة المؤسسات القائمة في القطاعات الغير تجارية أو التجارية أو العامة، وذلك بطريقة مبتكرة تسمح بتلبية الاحتياجات الاجتماعية أو بتحفيز التغيير الاجتماعي. ان رائد الاعمال الاجتماعي هو رائد أعمال لديه مهمة اجتماعية، والمؤسسة الاجتماعية هي عبارة عن مشروع تجاري يولد إيرادات سعياً لتحقيق نتائج اجتماعية. ومن الأمثلة على

- (ب) تشجيع الاستثمار التآثيري^٢ (impact investing)؛
- (ج) تطوير أسواق مالية سليمة وعادلة وشفافة تؤمن موارد تمويل إضافية للشركات لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها؛
- (د) تفعيل نشر ثقافة المساهمة وزيادة الاستثمارات الإنمائية الأجنبية واستثمارات المغتربين اللبنانيين.

III. استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي: الإطار، الركائز، والنتائج المتوخاة

تضم استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي إطاراً ذا وجهين: تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي؛ وتأمين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والمالية لدى الأفراد والمؤسسات.

فيما عنى الركائز والأهداف الأساسية للاستراتيجية، فهي ثلاثة: الركيزة الأولى تعتمد على إرساء وتحديث البنى التحتية والتنظيمية والتحتية للقطاعات المصرفي والمالي، بما يوفر البيئة التنظيمية الضابطة والحامية والعصرية، لا سيما بما يخص تنظيم العمليات عبر الوسائل والقنوات التكنولوجية والرقمية، وذلك بهدف تيسير الوصول إلى التمويل والاستثمار وتسهيل العمليات المالية. الركيزة الثانية تهدف إلى بناء القدرات المالية للأفراد والمؤسسات، عن طريق تعزيز الوعي والثقافة المالية والاستثمارية لدى قوى السوق وتمكينها من انتهاز سلوكيات اقتصادية-مالية-استثمارية سليمة ومسؤولة. أما الركيزة الثالثة لهذه الاستراتيجية فتتناول موضوع حماية المستهلك المالي، بما تعنيه من صيانة للمصالح الاجتماعية-الاقتصادية الحيوية للمواطن، وتلبية للحاجات الأساسية للمستهلكين والمستثمرين في النظام الاقتصادي-المالي، من خلال وضع إطار فعال ومستدام وآلية شفافة ومجدية لإجراءات تقديم الشكاوى وملاحقتها وحلها.

أما النتائج المتوخاة من تطبيق استراتيجية الشمول المالي، فهي تتسم بطابعها الاستراتيجي والوطني العام ودورها الجامع الذي يعني مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، ويوائم بين حاجات هذه الفئات وبين أهداف قوى السوق وخدمات المؤسسات المصرفية والمالية، بشكل يخدم الممارسة

ذلك: مؤسسة أشوكا (Ashoka Foundation) - يقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعنى برعاية رواد الأعمال الاجتماعيين في جميع أنحاء العالم، ومصرف غرامين (Grameen Bank) - مصرف للتنمية المجتمعية حائز على جائزة نوبل للسلام، يقع مقره الرئيسي في بنغلاديش، ويوفر قروض متناهية الصغر لمن يحتاجها لمساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي المالي).

^٢ يُعنى الاستثمار التآثيري بخلق آليات مبتكرة تمكن المستثمرين المسؤولين اجتماعياً من تمويل الشركات والمؤسسات التي تعمل باتجاه تغيير اجتماعي إيجابي. ولهذه الاستثمارات نتيجة مزدوجة: توفير عائد مالي مستدام للمستثمرين، وتحقيق فائدة جوهرية للمجتمع في مجالات مثل التجارة العادلة والمساواة في الدخل، والتمويل الأصغر والاندماج الاجتماعي، والعمالة وتمكين المرأة، والتعليم وتنمية الشباب، والبيئة والتكنولوجيا النظيفة، والصحة والنظام الصحي. ومن الأمثلة على ذلك: ليبروغ للاستثمار (LeapFrog Investments) - يقع مقرها في أستراليا، وتقوم بالاستثمار في الشركات التي تقدم الخدمات الصحية والمالية للمستهلكين الناشئين في أفريقيا وآسيا؛ شركة ل ج ت إمباكت فينتشرز (LGT Impact Ventures) - تتخذ من سويسرا مقراً لها، تقوم بالاستثمار في شركات ذات أهداف محددة ولديها نماذج تجارية قابلة للتوسع وتتيح للأشخاص المهمشين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والمنتجات وفرص كسب العيش في أسواق النمو).

الفعالة للمسؤولية الاجتماعية والمواطنة المسؤولة. من هنا، يمكن حصر نتائج الشمول المالي بالجوانب التالية:

أولاً، إدراك أعمق من قبل المواطنين لمفهوم السياسة النقدية الوطنية والنظام الاقتصادي-المالي، والمخاطر والتحديات المتعلقة بهم.

ثانياً، وعي أكبر واختيار أنسب واستخدام أفضل للمنتجات والخدمات المالية المنظمة من قبل الأفراد، وتقديرات أفضل من قبل القطاع المصرفي مفضّل بحسب حاجات الفئات المختلفة، إضافة إلى توفير منتجات وقنوات مالية مبتكرة مقرونة بممارسات أفضل لحماية المستهلك المالي.

ثالثاً، تحسين ممارسات الأفراد من حيث إعداد الموازنة، والادّخار الطويل الأمد، والتخطيط للتقاعد، ومهارات الإدارة المالية.

رابعاً، تعزيز قدرات المصارف والمؤسسات المالية المنظمة في تطوير المنتجات والقنوات الهادفة إلى تمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في كافة قطاعات السوق، بالإضافة إلى تطوير مهارات هذه المؤسسات تقنياً وعملياً.

خامساً، تعزيز السلوك الاستثماري المسؤول والاستثمار التأثيري، مقروناً بتطوير الأسواق المالية وتمكين القدرات الاستثمارية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة و للمستثمرين.

سادساً، تحقيق مواطنة اقتصادية أكبر وتعميق الثقة بإدارة المالية العامة والسياسة الضريبية الوطنية من خلال تعزيز إدراك الأفراد والمؤسسات وممارساتهم المرتبطة بالأنظمة والإجراءات المالية والضريبية.

IV. السياسات والآليات المطلوبة

إن هذه الإنجازات البنيوية التي تكتنزها الاستراتيجية، على أهميتها، لا تغني عن ضرورة استحداث وتعزيز بعض السياسات والضوابط الأساسية، نذكر منها التالي:

أولاً، مقارنة الشمول المالي من منظار عامودي في كلا الاتجاهين، أعلى إلى أسفل وأسفل إلى أعلى، بمعنى أن يتم إيلاء الأهمية اللازمة لجانب الطلب في الشمول المالي، أي حاجات الاقتصاد الحقيقي وقوى السوق والمستهلكين، بذات القدر من الأهمية الملقاة على جانب العرض، أي المؤسسات المصرفية والمالية. وهنا تكمن أهمية استقصاء الحاجات التمويلية للمجتمع والاقتصاد الحقيقي، ومن ثم مواءمة الخدمات المصرفية والمالية مع هذه الحاجات، بحسب أولويتها.

ثانياً، الالتزام بالتوازن الدقيق بين سياسات الشمول المالي وفوائدها في تسهيل الاستهلاك واستقرار الأسعار من جهة، وعمليات الاقتراض المتמادية وما يترتب عليها من مخاطر ائتمانية تهدد الاستقرار المالي والاجتماعي من جهة ثانية، مما يستلزم إيجاد توازن بين التمويل الإقراضي والتمويل الرأسمالي. فالمعادلة هنا تفرض تلازم تعزيز الشمول المالي مع تطوير الرقابة المالية، دون أن يؤدي ذلك إلى تقييد الابتكار المالي.

ثالثاً، تحديث البنية التشريعية واستحداث القوانين التي من شأنها أن تعزّز بيئة الأعمال وتشجع الشمول المالي، مثل حماية حقوق الممولين، وقانون الإفلاس، وتطوير القوانين الضريبية، وتنظيم مكاتب الائتمان الخاصة، واستحداث سجلات للكفالات الائتمانية وتعديل قيمها وتوسيع نطاقها (لتشمل القيم المنقولة)، وقانون المنافسة العادلة، وقانون المعاملات المالية الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، وقانون حوكمة المؤسسات، وقانون التسويات خارج المحاكم، وإنشاء معرّف الكيان القانوني للشركات وتوسيعه ليشمل كذلك المؤسسات غير الحكومية والأفراد.

إذا أردنا أن نرصد أهم الآليات الآيلة لتحقيق استراتيجية الشمول المالي، يمكننا ذكر التالي:

أولاً، إنشاء منصة رقمية تفاعلية للشمول المالي تؤمن التواصل الفعال وتبادل الممارسات الفضلى والمعلومات بين الأطراف المعنية. وتحتوي هذه المنصة على مواد تعليمية، وأدوات ترفيحية-تعليمية تفاعلية، وأدوات لممارسة الإدارة المالية، كل منها مصمّم وفق احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

ثانياً، تهيئة المواد التعليمية المطوّرة لإدراجها في كتيبات إرشادية مطبوعة، وتنظيم دورات لبناء القدرات مصمّمة وفق احتياجات الجمهور المستهدف.

ثالثاً، إدخال سياسات وإصلاحات جديدة، مستندة إلى الأدلة ومستخرجة من مفاهيم الاقتصاد السلوكي^٣، على الأنظمة المالية القائمة، فضلاً عن تحديث البنية التحتية المالية والأسواق المالية لتحسين الإجراءات القائمة لحماية المستهلك المالي ولترويج خدمات مالية جديدة، بما فيها الخدمات الرقمية، مصمّمة وفق احتياجات مختلف شرائح الشعب اللبناني.

٧. الخلاصة

إن لهذه الاستراتيجية مقارنة شمولية تخدم تحقيق لبنان لأهداف الأمر المتحدة للتنمية المستدامة، وتضمّ نطاقاً واسعاً من المستفيدين ضمن مختلف شرائح المجتمع العمرية والجنسية، وتشمل الفئات الضعيفة والمهمشة بما فيها أصحاب الاحتياجات الخاصة والباحثون عن العمل وأصحاب المديونة العالية، وسكان المناطق الريفية النائية، ورواد الأعمال ومؤسساتهم، ومقدّمى الخدمات المالية، والمستثمرين، والمغتربين. وتكمن أهمية هذه الاستراتيجية أنها قابلة لأن تكون منطلقاً لاستراتيجية وطنية شاملة، تشمل ضمنها المعنيين من هيئات القطاعين العام والخاص والنظام المصرفي-المالي والمؤسسات غير الحكومية الوطنية والدولية وهيئات المجتمعين المدني والأهلي وقوى السوق والقطاع التربوي والجنح المغترب. إذ يمكن أن تشكّل استراتيجية الشمول المالي إطاراً للتكامل الفعال ما بين هذه الهيئات والتواصل البناء فيما بينها والتراكم الغني لتجاربها.

وشكراً.

^٣ الاقتصاد السلوكي يستعين بالعوامل الفكرية والنفسية والاجتماعية والعاطفية لفهم التصرفات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي يتخذها كل من الأفراد والمؤسسات، وتأثير هذه التصرفات والقرارات في بيئات متعددة وعلى متغيرات مختلفة، مثل أسعار السوق والعائدات وعملية توزيع الموارد والخيارات السياسية.

قائمة المراجع

BCG Banking Performance Index, 2013 ^١

Global Findex, 2014 ^٢

Ibid ^٣

Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals? IMF, 2015 ^٤